تمهيد :-

أن ظاهرة ازدياد النفقات العامة ماهي ألا ظاهرة عامة ومستمرة في جميع الدول سواء أكانت متقدمة أم نامية وأيا كان نظامها السياسي والاقتصادي ، وقد يحدث سنة معينة أن لا تزداد النفقات العامة أو إنها تنخفض ، ولكن ذلك لا يخل بالظاهرة العامة وهي الاتجاه المستمر بزيادة النفقات العامة ويجب الإشارة إلى أن درجة الزيادة في النفقات العامة تختلف تبعا" للمكان والزمان ألا انه يمكن القول بصورة عامة أن درجة الزيادة كانت بطيئة حتى عام 1914 وبعد هذا التاريخ أخذت الزيادة في النفقات العامة بالأتساع .

وان أول من لاحظ هذه الظاهرة ، أي ظاهرة ألا زيادة في النفقات العامة هو الاقتصاد الألماني فاجز في سنة 1892 ولهذا يطلق على هذه الظاهرة بقانون فاخر ، ويسمى هذا القانون بـ ((قانون الزيادة المستمرة للنشاط العام وبصورة خاصة نشاط الدولة)) .

ويجب الإشارة إلى أن الأرقام المتزايدة العامة ولعدة سنوات ، قد لا تعكس الزيادة الحقيقية في النفقات ، أي انه قد يكون الازدياد الفعلي للنفقات العامة أقل مما تنبئ عنه هذه الأرقام ، وهذا يعني أن هناك عوامل عديدة قد تضيف على الزيادة الحقيقية في النفقات العامة زيادات جديدة تؤدي إلى تضخيم الظاهرة لذلك فانه من اجل الوقوف على حقيقة الزيادة في هذه الأرقام لأبد من أن نفرق بين الأسباب الظاهرية التي أدت إلى تضخم هذه النفقات وزيادتها غير حقيقية وتلك التي أدت إلى زيادتها زيادة حقيقية .

1 ـ الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة

يقصد بالزيادة الظاهرية في النفقات العامة تلك الزيادة التي لا يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد الواحد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة ويعزى معظم هذه الزيادة إلى أسباب ظاهرية من شأنها أن تزيد من حجم الأنفاق العام دون أن تؤدي إلى زيادة في

المنفعة الحقيقية للخدمات العامة ويمكن تحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلي زيادة هذه الظاهرة كما يأتي :-

أ:- انخفاض قيمة النقود :-

يقصد بانخفاض قيمة النقود هبوط القوة الشرائية للوحدة النقدية والذي يعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار أي يجب أن يدفع عدد اكبر من الوحدات النقدية من اجل الحصول على نفس السلعة أو الخدمة التي كان بالإمكان الحصول عليها في السابق بعدد اقل من الوحدات النقدية ويشير الانخفاض في قيمة النقود إلى أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرية في جزء منها وان هذا الجزء يتوقف على مدى هذا الانخفاض وهذا يعني أن الزيادة في النفقات العامة قد تعزى إلى ارتفاع الأسعار وليس إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي وزعتها هذه النفقات .

ب :- تغير القواعد المالية :-

قد تعزى الزيادة في النفقات العامة إلى تغير القواعد الفنية في أعداد الميزانية العامة من دولة إلى أخرى أو من فترة إلى أخرى إذ قد يترتب على حدوث هذه التغيرات في القواعد الفنية إلى الانتقال من الميزانية الصافية (والتي لا يدرج فيها المبالغ التي تنفقها الدولة بل يدرج فيها صافي الإيرادات) إلى الميزانية الإجمالية والتي يدرج فيها كل المصروفات والإيرادات التي تقوم بها الدولة ويتضح من ذلك أن أتباع الميزانية الإجمالية من شأنه أن تؤدي إلى ارتفاع رقم المصروفات العامة ذلك الارتفاع الذي لاتقابلة في حالة اتباع الدولة الميزانية الصافية .

كما أن طرق أعداد الميزانية قد لا تختلف من حيث الشكل فحسب وانما قد تختلف من حيث الجوهر والموضوع فقد تتناول الموازنة العامة مثلاً نفقات الدولة التي تنفقها في المشروعات الاقتصادية التي تم تأميمها وفي أحيان أخرى قد لا يظهر مثل هذا النوع من النفقات في الموازنة وذلك لأنها قد تدرج في ميزانية مستقلة فهذه

المصروفات وغيرها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند البحث في زيادة النفقات العامة .

ج :- توسع مساحة إقليم الدولة أو زيادة عدد سكانها :-

تتطلب زيادة عدد السكان واتساع مساحة الإقليم التي تبسط الدولة عليه سلطتها الحكومية إلى زيادة في الأنفاق الحكومية عامة فيها فزيادة عدد أفراد المجتمع معناه إضافة أعباء جديدة على الدولة إذ عليها واجب توفير الأمن العام والعدالة وبناء المستشفيات والمدارس وما إلى ذلك من الحاجات العامة التي يحتاجها المجتمع . فزيادة النفقات العامة نتيجة لزيادة عدد السكان أو زيادة مساحة الإقليم أو كلاهما لاتعد بمجموعها زيادة ظاهرية وذلك لأنها حصلت نتيجة لزيادة عدد السكان أو زيادة مساحة الإقليم أو كلاهما وكذلك لاتعد زيادة حقيقية لأنها لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد الواحد من الخدمات العامة رغم زيادة حجم الأنفاق مثل ذلك الزيادة التي حققتها أرقام الميزانية العامة للجمهورية العربية المتحدة بعد وحدة مصر وسوريا فقد كانت في حقيقتها تجميع لميزانية كل من البلدين قبل وحدتهما .

2 ـ الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية للمجتمع والناشئة عن هذه النفقات أو زيادة نصيب متوسط الفرد الواحد من الخدمات العامة وتشير الزيادة الحقيقية في النفقات العامة إلى زيادة تدخل الدولة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وغيرها من جوانب الحياة ويمكن أن نبين أهم الأسباب التي تؤدي إلى الزيادة الحقيقية في النفقات العامة وكما يأتي :-

أ :- الأسباب الاقتصادية :- وأهمها :-

- **نمو الدخل القومي :-**

تساعد الزيادة في معدلات الدخل القومي على زيادة النفقات العامة حيث أن زيادة العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج

والتي من مجموعها يتكون الدخل القومي تمكن الدولة من أن تحصل على نسبة معينة من هذه
العوائد (الدخول) عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها لتتمكن الدولة من خلالها من مقابلة نفقاتها المتزايدة أي ان هناك علاقة طردية بين الدخل القومي والنفقات العامة .

- **انتشار المشروعات العامة :-**

أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية اخذ بالتزايد في معظم الدول سواء كان عن طريق توسع المشروعات القائمة أو من خلال إنشاء مشروعات جديدة لاسباب متعددة منها المساهمة في زيادة المعروض من السلع والخدمات الضرورية للمجتمع والتي يحتكر القطاع الخاص إنتاجها أو التي
لا يرغب في إنتاجها بسبب عدم تحقيقها للأرباح أو بسبب أن إنتاجها يحتاج إلى موارد مالية كبيرة بتعذر على القطاع الخاص توفيرها وعلى اثر ذلك تتزايد النفقات العامة .

- **دعم الدولة للمنتجين والمصدرين المحليين :-**

تقدم الدولة إعانات متعددة مالية وغير مالية تشجع من خلالها المنتجين على الاستمرار في إنتاج السلع الضرورية وعرضها في السوق بأسعار مناسبة وكذلك تزيد من قدرة منتجات المصدرين الوطنيين على المنافسة في الأسواق العالمية .

- **حدوث الدورات الاقتصادية :-**

تعمل الدولة على زيادة نفقاتها العامة في فترتي الكساد والازدهار ففي فترة الكساد عليها أن تعمل جاهدة على زيادة الطلب الفعال من خلال تشغيل اكبر عدد ممكن من القوى العاملة في المشاريع الخدمية والإنتاجية مقابل أجور معينة توزع على هؤلاء العاملين الذين سيقومون بأنفاقها على السلع والخدمات لأسباع حاجاتهم منها والذي يعني زيادة الطلب الفعال ومع استمرار زيادة الاستخدام ثم زيادة الدخول الموزعة لاسيما وانهم من ذوي الدخول المحددة ويتميزون بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي يترتب عليه زيادة اكثر في الطلب الفعال . مما يؤدي إلى امتصاص المعروض من

السلع والخدمات في الأسواق من ناحية والى تحفيز المشاريع على التوسع في إنتاجها من ناحية أخرى ، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي . أما فترة الازدهار فان قيام الدولة بإنشاء المشاريع وتوسيع القائم منها يرافقها تطبيق سياسات مالية ونقدية (كزيادة الضرائب والتوسع في القروض العامة) للحد من ارتفاع معدلات التضخم التي تساير عملية زيادة الأنفاق الحكومي .

أ :- الأسباب الاجتماعية : ومن أهم هذه الأسباب :-

- **زيادة عدد السكان والهجرة إلى المدن :-**

أن زيادة عدد السكان وزيادة معدلات هجرتهم من الريف إلى المدن والى المراكز الصناعية تؤدي حتما" إلى زيادة الإنفاق الحكومي نتيجة لقيام الدولة برعاية شؤون عدد أكبر من الأفراد خاصة في تلك المناطق التي يرتفع فيها معدل زيادتهم كما أن زيادة نسبة سكان المدن عن طريق نمو سكانها والهجرة أليها من المناطق الريفية يتطلب ارتفاع نسبة النفقات العامة المخصصة للمدن مقارنة بما يخصص من نفقات إلى المناطق الريفية

ب:- الأسباب السياسية :-

تتأثر النفقات العامة بطبيعة الحكم السائد وأفكاره السياسية التي يعتنقها فالحكم الذي يتحدد بحدود إقليمية تكون انفاقاته اقل من الحكم الذي يتعدى حدود إقليمية إلى رحاب القومية الواسعة ويساهم في مساعدة الأقطار الشقيقة النامية كما أن الدولة التي تحمل رسالة إنسانية وتساهم في حركات التحرر تكون انفقاتها العامة أوسع مقارنة بغيرها من الدول التي لاتتبنى هذه المواقف .

كما أن انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية والاهتمام بالفئات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة ومحاولة تقديم الخدمات الضرورية لها إضافة إلى أن نظام تعدد الأحزاب السياسية قد يدفع الدولة إلى زيادة المشروعات الاجتماعية لكسب رضا الناخبين الذي ترتب عليه زيادة في النفقات العامة كذلك فان

للتعاون الدولي ومساهمة الدولة في المنظمات الدولية والإقليمية واتساع رقعة التمثيل الخارجي تكلف الميزانية الكثير من النفقات .

ج :- الأسباب الإدارية :-

لقد تمخض عن تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية زيادة عدد المؤسسات والإدارات والمرافق العامة ثم زيادة عدد الموظفين والعاملين وارتفاع تكاليف تسييرها ومن ثم زيادة النفقات العامة غير أن زيادة عدد الموظفين عن الحد الذي تحتاج أليه الإدارات وسوء التنظيم الإداري وانعدام التعاون والتنسيق في العمل بين الإدارات إضافة إلى الروتين المعقد تساهم كثيرا" في زيادة النفقات العامة .

د :- الأسباب المالية :-

تميز العصر الحديث بسهولة الاقتراض حيث لم يتحدد القرض العام بمفهومة السابق من انه مصدرا" غير اعتياديا" تلجأ أليه الدولة في الظروف غير الطبيعية لزيادة إيراداتها العامة وقد تفرض على الدولة المقترضة شروطا" غير ميسرة من قبل المؤسسات المقرضة مما يؤدي إلى زيادة عبء خدمة الدين (سداد اصل الدين والفوائد المترتبة عليه) نتيجة لهذا الاقتراض .

وقد تضاءلت هذه القيود نتيجة للجوء الدولة إلى إصدار سندات ذات أجال وفئات مختلفة وتشجع الأفراد على شراءها من خلال المزايا التي ترافق عملية طرح السندات كالإعفاء من الفوائد والضرائب وغيرها من المحفزات وقد تلجأ الدولة إلى القرض الإجباري إذا اصبح القرض الاختياري لا يلبي احتياجاتها من الأموال اللازمة لتغطية النفقات المتزايدة كما أن اللجوء إلى القرض العام قد أدى إلى زيادة خدمة الدين ومن بعد إلى زيادة النفقات العامة كما أن وجود فائض في الإيرادات العامة أو مال احتياطي غير مخصص قد يغري الدولة بانفاقة في وجوه غير ضرورية مما يزيد من النفقات العامة .

ه :- الأسباب القانونية :-

أن تطور المبادئ القانونية وتقرير مسؤولية الدولة أمام القضاء نتيجة لما يلحق الأفراد من أضرار من قبل دوائر الدولة وموظفيها سواء أكان بتعمد أو نتيجة خطأ أو إهمال أو نتيجة القيام بمشروع مثل إنشاء جسر تسبب في تصدع جدران الدور القريبة من قواعده الجانبية نتيجة لدق ركائزه ، بل حتى لو اقتضت المصلحة العامة باستملاك بعض الأراضي والدور للصالح العام ، فعلى الدولة تعويض أصحابها بما يناسب القيمة وقت الاستملاك وغالبا" ما تكون الدولة كريمة في التقدير لتشجيع أصحاب هذه الأراضي والدور على الانتقال إلى أماكن جديدة وإنشاء دور حديثة لهم إضافة إلى بعض التعويضات التي تغريهم بالانتقال إلى هذه الدور كل ذلك يساهم في زيادة النفقات العامة .

و :- نفقات الدفاع والكوارث الطبيعية :-

أن قيام المنازعات بين الدول والأطماع الدولية من قبل بعضها ضد بعض أخر يجعل الدولة في استعداد دائم للدفاع عن نفسها من خلال تدريب مواطنيها وحصولها على الأسلحة الحديثة والذي يعني زيادة النفقات العامة كما إن حدوث النكبات والكوارث الطبيعية في البلد كالزلزال والفيضانات يلزم الدولة بإزالتها وذلك بتقديم المعونات والمساعدات للمتضررين وتعويضهم واعادة بناء ما خلفته تلك الكوارث والنكبات .